

الملف

جورج شاهين

بلد منتج أم ممرّ وكيف يمكن مواجهتها؟
العميد يحيى: قانون مكافحة المخدرات لم يُطبّق

ستبقى قضية المخدرات والمؤثرات العقلية ملفاً مفتوحاً على أكثر من مستوى. هذه الافة تحولت الى جائحة عابرة للقارات والدول، ولم يتمكن العالم من وضع حد لها على الرغم من القدرات المالية والاستخبارية والتقنية التي سخّرت لهذه الغاية



القائد السابق للشرطة القضائية في قوى الامن الداخلي العميد المتقاعد انور يحيى.

يؤكد القائد السابق للشرطة القضائية في قوى الامن الداخلي العميد المتقاعد انور يحيى ان ابرز وسائل مكافحة المخدرات تكمن في سرعة تبادل المعلومات حول شبكات تهريبها بين الدول، وتعطيل خططها بجهاز بشري كفي وغير فاسد ومجهز بافضل التقنيات. وكشف لـ"الامن العام" عن الظروف التي يعيشها لبنان والشغل التي يمكن ان تنفذ منها شبكات التهريب، مشدداً على تطبيق قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الذي ينتظر بت مراسيمه التطبيقية منذ صدوره قبل 20 عاماً.

■ هل يمكن اعتبار لبنان بلداً منتجاً للمخدرات ومستهلكاً لها او ممراً للشبكات العابرة؟ وما هي الاصناف المرغوبة؟

□ منذ عشرات السنين، كان لبنان منتجاً لحشيشة الكيف التي اعتاد بعض المواطنين زراعتها في البقاع الشمالي، وشكلت دخلاً غير منظور. على الرغم من تصميم الدولة على وقف زراعتها والحد من اضرارها، الا انها استمرت طويلاً. في تسعينات القرن الماضي، اضيفت نبتة الافيون التي يستخرج منها الهيروين وزرعت قرب سهول الحشيشة. اقيمت المصانع الصغيرة لانتاج الهيروين، وانطلقت الاجهزة الامنية لمكافحةها بكل الامكانيات حتى اعلنت الامم المتحدة عام 1999 لبنان بلداً غير منتج للمخدرات. ردت الفضل الى اجهزة المراقبة للمزروعات المضرة واتلافها وتوقيف شبكات تهريبها. مع بدء الحرب في سوريا عام 2011 وما تسببت به من فوضى، ازدهرت صناعة المخدرات ونقل النازحون معهم هذه الصناعة، كما زادت

منها المعابر غير الشرعية بين البلدين، اهمها الكبتاغون الذي كان الغذاء الاساسي لمقاتلي المنظمات الارهابية كداعش والنصرة، فتكونت السوق الاقوى لتجارتها. اما اليوم فقد شرع المجلس النيابي زراعة الحشيشة لاغراض طبية، فتحولنا الى بلد منتج لما يمكن استخدامه لاغراض طبية، ففرض علينا استحقاق الفرز بين ما هو مسموح به وما هو محظور. لذلك، فان لبنان عاد منتجاً وممرراً لها بعد فترة من السيطرة على انتاجها وتسويقها، قبل ان تتحول الى مهمة صعبة في الفترة الاخيرة بعد استخدام المهربين وسائل مختلفة، ويات لبنان ممراً للتصدير اكثر منه مستهلكاً لها على الرغم من ارتفاع نسبة المتعاطين بين ابناءه.

■ ما هي اكثر الاساليب المعتمدة في التهريب؟
□ يلجأ المهربون الى ابتكار اساليب حديثة لادخال المخدرات او اخراجها. بما ان الكبتاغون الاكثر رواجاً في بعض المجتمعات ولدى المنظمات الارهابية، يمكن تمويه اخراجه بطريقة يصعب ضبطها. استخدمت الشاحنات لاختفائه كما البواخر والطائرات. فمنذ سنوات قليلة، اوقف جهاز امن المطار اميراً استخدم طائرة نفائة خاصة لتحميلها ملايين الجيوب فيما كان في طريقه الى بلاده. اما اليوم، بعد انفجار المرفأ وما تسببت به الكورونا بالحد من حركة المطار، لجأ المهربون الى طرق مختلفة لتهريبه الى الخارج، مستغلين قدرة الكلاب البوليسية في

الشرطة القضائية المتخصصة على اكتشاف الحشيشة والكوكايين والهيروين، وهو ما يمكنهم من اخفاء الاصناف الاخرى.

■ ما هي مصادر المخدرات التي تدخل او تعبر لبنان وما هي الاصناف المرغوبة؟
□ من المعلوم ان الهيروين يأتي من دول شرقية مختلفة، والكوكايين مصدره الاساسي دول اميركا الجنوبية، وان كان الكبتاغون من الاصناف المطلوبة اكثر من غيره. يأتي الكوكايين والهيروين من بعده وهو يمكن تهريبه وتسويقه صافياً او ممزوجاً بمواد اخرى تستدعي عملية تحليل لفرزه وتنقيته. فانتاج الكبتاغون ليس معقداً اذا نال مصنعه ومهربه ترخيصاً باقامة مختبر كيميائي بسيط يستخدم الى جانبه معدات لتقطيع الحبوب، ويمكن توضيحه وتسويقه للمتعاطين لقاء ارباح طائلة. فسعر الحبة الواحدة يتراوح بين 10 و15 دولاراً اميركياً. حالياً، يمكن القول ان اسواق الخليج هي الاكثر استقطاباً حيث يشتد الطلب على الكبتاغون، لذا تحولت هدفاً لكل شبكات التهريب في العالم. يبقى الكوكايين ومشتقاته الاغلى، لذلك هو المستخدم لدى اثرياء العالم قبل ان ينافس الكبتاغون ويتقدم عليه. جمارك المطار ضبطوا اخيراً 11 كغ من الكوكايين الصافي حملها احدهم

من البرازيل لاعادة شحنها الى اسواق اكثر غنى من مجتمعنا.

■ ما هي الوسائل لمواجهة آفة المخدرات قدوماً او تصديراً؟ وما هي المؤسسات المكلفة بذلك دولياً ومحلياً؟
□ يكمن العنصر الاساسي في المكافحة في سرعة تبادل المعلومات بين الدول. لذلك انشئت هيئات عدة اهمها: الانتربول وهو البوليس الدولي الذي يجمع ممثلين من 195 دولة، واليوربول الذي يعمل ضمن دول الاتحاد الاوروبي الـ27، والمكتب العربي لمكافحة المخدرات التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب ويعمل ضمن مجموعة دوله الـ22. يبقى الرهان على شبكة من المخبرين المتعاونين مع الشرطة القضائية، الجمارك، المعلومات ومخابرات الجيش، الذين يعملون لقاء منافع مالية وهي

” سوق الخليج الاكثر استقطاباً حيث يشتد الطلب فيها على الكبتاغون “

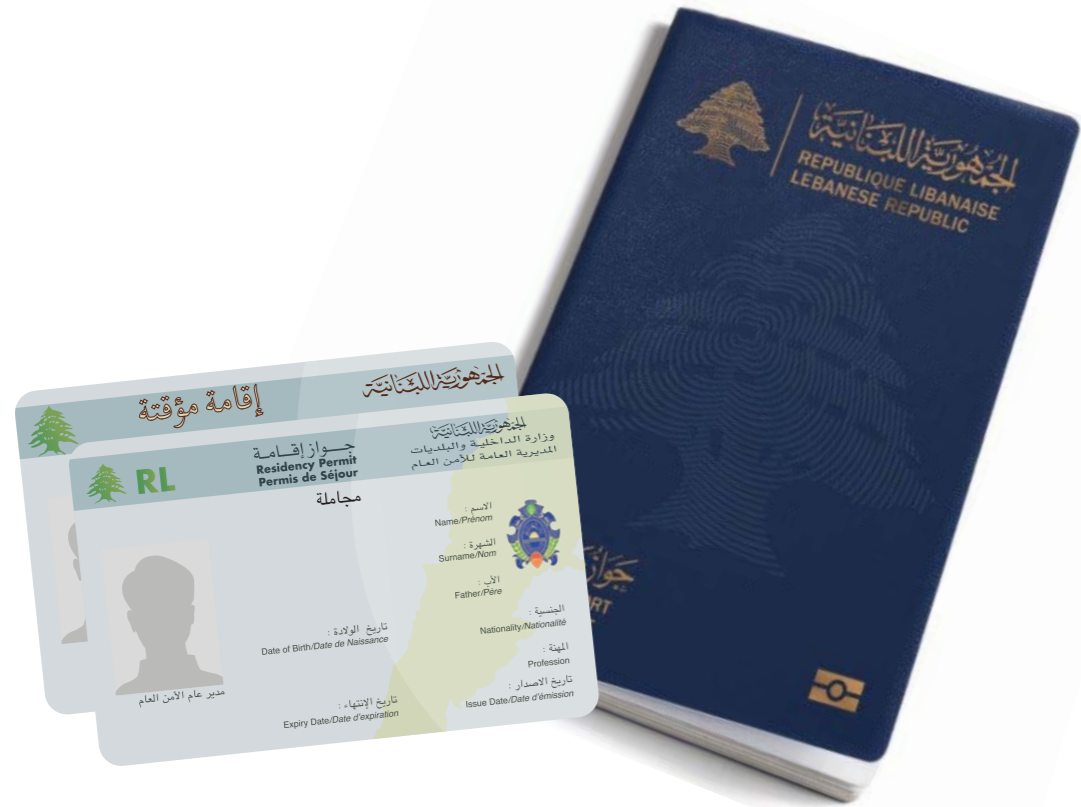
“



التصدي لشبكات الاتجار بالمخدرات يتطلب موظفاً كفياً وغير فاسد.

الاكثر فائدة في الداخل، وهم يتمتعون بالحماية لانهم في غالبيتهم من ضمن هذه الشبكات. عملياً، لدى ادارة الجمارك خبرة طويلة في ضبط المخدرات. اما مكتب مكافحة المخدرات فهو المكلف قانوناً بملاحقة شبكات الاتجار. الشرطة القضائية تضم فرعا للانتربول يغذي استخباراتها بالمعلومات، لئلا تمر بتواطؤ بين الموظفين والقوى النافذة!

■ ما هو المطلوب لتعزيز قدرات الاجهزة المختصة لمنع التهريب من لبنان واليه؟
□ غالباً ما نشكو من ضعف التجهيزات، فجهاز السكاكر في المرفأ كان معطلاً قبل الانفجار وتعدّر اصلاحه لاسباب مالية او ربما عن قصد لامرار الشحنات التي يغطيها النافذون. لذلك، فان المطلوب يكمن في تدريب عناصر الاجهزة وتنقيتها من الفاسدين وتطبيق تدابير مسلكية وجرائية صارمة، وتجهيز مراكزنا بالمعدات الحديثة والتحقيق من جهوزها. كذلك اعتماد ميزانية للمخبرين لتشجيعهم على الانخراط كمخبرين وبغطاء قضائي. بهدف تعزيز قدراتنا البشرية يخضع الموظف الى نوعين من الملاحقة عند ارتكابه جرماً: الملاحقة المسلكية التي قد تصل الى الطرد او الحبس والحرمان من التقاعد وتأخير التدرج، والملاحقة العدلية امام المحاكم العسكرية او العدلية التي تتدرج من الجنحة الى الجناية والحبس والغرامة حتى الاسقاط من الحقوق المدنية. لذا، المطلوب التشدد في ملاحقة الفاسدين وعدم التهاون من الرؤساء او القضاة ورفضهم اي تدخلات. فقيام القاضي شخصياً بالتحقيقات الدقيقة امر مهم توخياً للشفافية، كما ان التنسيق بين القضاء والاجهزة المكلفة بملاحقة شبكات التهريب اكثر من ضروري للتصدي لشبكات محترفة تستفيد من ثغر او فساد او تواطؤ. يبقى من الواجب تطبيق القانون رقم 1998/376 الخاص بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، والذي لم يطبق منذ صدوره قبل اكثر من 20 عاماً ولم تصدر مراسيمه التطبيقية بعد. فهو يشدد ◀



تجديد الباسبور البيومتري تجديد الإقامة للعمّال الأجانب تجديد الإقامة المؤقتة للرعايا السوريين لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطنين



القانون 376

يقتصر على استخدامها في الأغراض الطبية والعلمية.

حدد القانون شروط الترخيص واصول سحبه والشروط الفنية المتصلة بموقع العمل وشروطه الامنة وطريقة التصدير والاستيراد وفي المواعيد وطريقة نقل المنتجات، وحصر الترخيص بقرار من وزير الصحة الذي يمكن منحه لمدة اقصاها سنة واحدة قابلة للتجديد. اما بالنسبة الى المواد والمستحضرات المسجلة والمتداولة بتراخيص، فاذا تقدم صاحب الترخيص بطلب التجديد قبل ستين يوما على الاقل من انتهائه، على وزير الصحة ان يبت قبل فوات المهلة والا اعتبر الترخيص ممددا حتى بته من الوزير رفضا او قبولا.

لا يعطى الترخيص المذكور سوى الى مؤسسات الدولة والمعاهد العلمية ومراكز الابحاث العلمية المعترف بها واصحاب معامل التحليل الكيمائية او الصناعية او الجرثومية او الغذائية او غيرها التي يستدعي عملها استعمالها المخدرات، كما اصحاب المصانع والمحال المسموح لها بصنع الادوية التي يدخل في تركيبها مخدرات. لا يجوز منح الترخيص الا لصيدلي او لشخص معنوي يشترك صيدلي في تسييره او في ادارته. ولا يتم ذلك الا بعد التثبت من المؤهلات الاخلاقية والمهنية لطالب الترخيص والى شخص مسؤول عن تنفيذ الالتزامات المحددة في هذا القانون وفي الترخيص لاسيما الصيدلي.

حدد القانون العقوبات بالتفصيل بعد تحديد حجم المخالفة ان ارتكبت على الاراضي اللبنانية او خارجها، ونوعية العقاقير ومدى خطورتها، ومدة الحبس وصولا الى الاشغال الشاقة وآلية تطبيقها وقيمتها المادية وكيفية التصرف بالمواد المصادرة ما لم تكن الحاجة ماسة الى ابقائها حتى انتهاء محاكمة الموقوف وآلية تخفيف الاحكام. وهي تطاول كل من يخالف بنوده المحظورة وكل من باع او سوّق لافراد لعلمه بخطورة ما يسوّق. وكل من يملك او يدير او يقوم بأي صفة كانت باستغلال فندق او منزل مفروش او منزل عائلي او مشرب او مطعم او ناد او جمعية او مرقص او دار للعرض او محل مفتوح للجمهور.

في ما يلي بعض ما في القانون رقم 376 الصادر في 26 آذار 1998 المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية الذي لم يطبق ولم تصدر مراسيمه التنظيمية على الرغم من مرور اكثر من 20 عاما. وضعت النباتات والمواد والمستحضرات التي تناولها القانون تحت المراقبة وصنفت تبعا للتدابير الرقابية التي تخضع لها، وهي النباتات والمواد المصنفة كمواد مخدرة او مؤثرات عقلية بموجب المعاهدات الدولية او تطبيقا لها ومستحضراتها وجميع النباتات والمواد الخطرة على الصحة العامة بسبب النتائج الضارة التي تنتج من سوء استعمالها. صنفت قياسا الى خطورتها، الى اربعة انواع من النباتات والمواد الشديدة الخطورة التي لا فائدة طبية لها، وتلك التي لها فائدة طبية، والتي لها فائدة في الطب، والمستخدمة في صنع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والمصنفة بموجب اتفاق مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية لسنة 1966. حظر القانون النباتات وبذور النباتات والمواد والمستحضرات المدرجة في الجدول الاول ونتاجها وصنعها واستخراجها وتحضيرها وتحويلها وشراءها وبيعها وارضائها وتسليمها واقتنائها وتملكها واستخدامها وصرفها وعرضها ونقلها وتسليمها وطرحها للبيع. كذلك بيعها وتوزيعها بالجملة او بالتجزئة وتبادلها والتنازل عنها مجانا او بعوض والتوسط والسمسرة في شأنها وارسالها وشحنها واستيرادها وتصديرها والاتجار بها مهما كان نوعها وبصورة عامة كل عمل يتعلق بها.

حدد القانون التدابير الرقابية المطبقة على نباتات و مواد ومستحضرات الجدولين الثاني والثالث ومستحضراتها وفق الاحكام الواجبة التطبيق على جميع المواد والمستحضرات التي تستخدم في الطب البشري او البيطري اذا كانت متوافقة مع احكام هذا القانون. كما حظر صنعها واستخراجها وتحضيرها وتحويلها والاتجار بها وتوزيعها بالجملة او بالاتجار الدولي بها وتصديرها واستيرادها واستخدامها الصناعي الا اذا تمت هذه الافعال بموجب تراخيص في الاحوال وضمن الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وكان الهدف من ذلك

العقوبات على المهربين والتجار ويشكل هيئات عدة تساعد على المواجهة، منها المجلس الوطني لمكافحة المخدرات برئاسة رئيس الحكومة ولجنة مكافحة الادمان والمديرية المركزية لمكافحة المخدرات.

هل من نماذج عن العمليات الناجحة التي يمكن التذكير بها؟
في اثناء ممارستي قيادة الشرطة القضائية (2005 - 2010) نجحنا في اكتشاف وضبط اكبر العمليات وتوقيف اخطر شبكات الاتجار بها. هذه العملية ارتكزت على حسن استثمار المخبر المتعاون، وتولي الضابط شخصا المتابعة الدقيقة لاستثمار المعلومات الواردة من كل الجهات بالسرعة المطلوبة. من ابرز الانجازات التي قامت بها الشرطة القضائية وقطعاتها في تلك المرحلة، ضبط 10 كلغ من الهيرويين الصافي بعد فصله عن الشامبو الممزوج به والقادم عبر المطار، و4 ملايين حبة كيتاغون مرسله الى الخليج مخبأة ضمن شاسي ملحم لشاحنة كبيرة، عدا عن كميات من الكوكايين ضمن حقائب مقعرة مع مسافرين الى لبنان وضبطت شبكاتهم في البلدان كافة، اضافة الى توقيف اخطر المطلوبين من دون استخدام السلاح بل باستدراجهم الى مناطق تسمح بذلك.

ما هي العبرة التي يمكن التوصل اليها؟
التصدي لشبكات الاتجار بالمخدرات يقتضي اختيار الموظف الكفي والبعيد من الفساد، وتجهيز القطعات المكلفة بالملاحقة باللوجستية اللازمة لتسهيل العمل، وايجاد مناخ امني في الوطن يسمح للموظف او العسكري او المدني والاداري، بالقيام بعمله من دون خوف من ميليشيا او خطر العصابات المسلحة، التي يهملها جني المال ولو كان على حساب مصلحة لبنان وسمعته ومستقبل بنيه. الاله هو ايجاد حكومة متجانسة تسعى الى خدمة لبنان، كل لبنان، وليس المرجعية السياسية او الطائفية.